في عمل هذه الثلاثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال
لان الغرض من هذا الاشتراط فيها اتمام المشابهة بالفعل
لعدم دلالتها على الحدث الفعل قصدا بخلافها هذا مذهب
البصرية وقال الكوفية انها لا تعمل لقوات المشابهة
بتغيير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر
عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لما فات من
المشابهة اللفظية ورده الفاضل عصام بانها كالزيادة بالتفضيلية
تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة
واجاب للص بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة على الغير
فلاحظة الغير هي التي بعدته عن المشابهة واما مجرد الزيادة
والمبالغة في الحدث فقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض
الكمل بانه يدل على التجدد والانصرام كالفعل على ما هو
الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي بعدته عنها لا الزيادة
والرابع من التسعة الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث
انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل
قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل
الظم بخلافه فانه لا يعمل فيه في غير مسئلة الكحل وان
تحقق المشابهة به فرى تعمل عمل فعلها كذلك بل تزيد
عليه لانها تنصب عند البصرية لافعلها ذكره في الامتحان
بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل من عدم التصغير
والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن غير معنى الحال
والاستقبال غير معنى الحال والاستقبال فانه اى معنى
الحال والاستقبال لا يشترط في عملها اى في نصب معمولها

على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل ص

بحث الصفة المشبهة

تشبيها

تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي
للزمان نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه
على المصدر مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته
لما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وصفه وبه
تحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل
المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المصنف
انسب بمرامه وهو لضعفه لا ينصب المفعول به القوي بالاتفاق
واما مثل قوله تعالى وهو اعلم من يضل عن سبيله فيقدر فيه
فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفعل الظاهر لقوته باستقلاله
الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون اسم التفضيل في المعنى وفي
نفس الامر وصفا حقيقيا لمتعلق بكسر اللام وهو الكحل في المثال
ما اى شيء وهو رجلا في المثال جرى اسم التفضيل في اللفظ
عليه اى على ذلك الشيء بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه
ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيشير عمله فيه
كالصفة المشبهة لاخطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل ولذا
لا يعملان في مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات ما جريا عليه
بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال كون
ذلك المتعلق مفضلا باعتبار التعلق اى تعلقه بما جرى عليه
على نفسه اى نفس المتعلق باعتبار غيره اى باعتبار تعلقه بغير
ما جرى عليه وهو زيد في المثال بان يكون او حال كونه او تفضيلا
منفيا يعني ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى
عليه وبين غيره الذي يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطلقا
وواحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج اسم التفضيل عما

Copyright © King Saud University